مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف

مقدمة

عكفت الحكومات على التركيز بشكل متزايد على تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للحد من جاذبية الإرهاب وتقليص عدد المجندين المحتملين. ومن خلال تحسين فهم عملية التطرف والأسباب التي تؤدي إلى تحول الأشخاص إلى إرهابيين، وعلى نحو أوسع، تحسين فهم الظروف الكامنة التي تُفضي إلى الإرهاب، يصبح من الممكن صياغة الخطوات التي يجب اتخاذها لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة.

وكجزء من الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، يتزايد التركيز على السجون[1] وذلك لعدة أسباب. أولا، في حال انعدام وجود الضمانات المناسبة والضرورية، يمكن أن توفر السجون "الملاذ الآمن" الذي يمكن للإرهابيين فيه الاتصال بالسجناء الآخرين، ومقارنة أساليبهم التكتيكية وتبادلها في ما بينهم، وتجنيد الأعضاء الجدد وتحويلهم إلى متطرفين، وحتى توجيه عمليات مميتة تنفذ خارج السجن. ثانيا، يتم الإفراج عن معظم السجناء المتطرفين في نهاية الأمر. ولتقليص احتمال رجوع مثل هؤلاء الأفراد إلى الإرهاب بعد الإفراج عنهم، يكون من الضروري إيجاد سبل لمساعدتهم على الابتعاد عن أعمال العنف.

وأخيراً، فإنه بالرغم من أن السجون كانت أحياناً بيئة مصابة بآفة التطرف العنيف، إلا أنه يمكن لها أن توفر أيضاً الفرص للتغيير الإيجابي – بحيث تشكل مكاناً يمكن فيه عكس تيار التطرف العنيف. فالسجناء يعيشون في بيئة مسيطر عليها يمكن فيها تقليص التأثيرات السلبية في ماضيهم التي دفعتهم نحو الإرهاب إلى أقصى حد ممكن. ويمكن أن يحاطوا بدلاً من ذلك بأشخاص يشجعونهم على اتباع مسارات أكثر إيجابية. وهناك أمثلة جيدة على أفراد دخلوا السجن كمتطرفين، ثم جرت إعادة تأهيلهم ومن ثم أطلق سراحهم كأشخاص متحمسين للدعوة ضد معتقدات ومفاهيم التطرف المستخدم للعنف.

وإدراكاً منها لحقيقة أن السجون يمكن إما أن تكون أجهزة حاضنة تفرّخ أيديولوجية التطرف المستخدم للعنف أو أن تكون مؤسسات إصلاحية، وضعت عدة حكومات من مختلف المناطق حول العالم برامج إعادة تأهيل داخل السجون. وقد صممت هذه البرامج من أجل إعادة تأهيل المتطرفين المستخدمين للعنف وإعادة دمجهم في المجتمع مع تقليص خطر الانتكاس والعودة إلى التطرف العنيف. وتعد هذه الزيادة في عدد البرامج تطوراً

---

[1] لأغراض هذه الوثيقة فإن المقصود عند استخدام مصطلح "السجون" هو الإشارة ليس فقط إلى السجون نفسها، ولكن إلى مؤسسات مدنية أخرى يمكن سجن الجناة فيها، مثل مراكز الاحتجاز السابقة على المحاكمة. ويتماشى تركيز الممارسات الجيدة تلك على السجون المدنية مع تركيز المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على الأنشطة المدنية لمكافحة الإرهاب.

واعدا، يجب العمل على تشجيعه بشكل أكبر، نظراً للطبيعة العالمية للتهديد الذي يزداد انتشاره وعدم مركزيته. إلا أن تشاطر الدول المنخرطة في هذه الجهود المعلومات حول مساعيها مع الدول الأخرى المهتمة بالأمر يشكل أمراً بالغ الأهمية. فبالرغم من عدم احتمال نجاح نهج واحد في جميع الدول، إلا أن معرفة ما جربته الدول الأخرى، سواء على المستوى القومي أم المحلي قد يكون مفيداً. كما أن معرفة المزيد حول ما نجح وما فشل، وأسباب النجاح أو الفشل، يمكن أن توفر دروساً قيمة للحكومات أثناء سعيها لوضع أو تحسين برامجها الخاصة.

ومع أنه يتعين تصميم البرامج بحيث تلائم الظروف والثقافة والتقاليد القانونية المحلية، إلا أن الدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حددت مجموعة من الممارسات الجيدة غير الملزمة التي يمكن أن تستخدم كأساس لبرامج وسياسات الدول. وبالتالي فإننا نشجع جميع الدول على التمعن في القائمة التالية من المبادئ والممارسات الجيدة الموصى بها في حال سعيها إلى تعزيز برامجها الحالية أو تطوير سياسات أو برامج جديدة في هذا المجال، مع إدراك وجوب اتساق تطبيق هذه الممارسات مع القوانين الدولية التي تحكم ذلك وأيضاً مع القوانين واللوائح الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار التاريخ والثقافة والنظام القانوني المميز في كل بلد والمختلف عن التاريخ والثقافة والنظام القانوني في الدول الأخرى. وكما لحظت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في دراستها حول التطبيق العالمي للقرار 1624 "من الضروري التمعن بدقة (في برامج إعادة التأهيل) نظراً لما لها من تأثير مباشر على الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والرأي، علاوة على الحق في الحصول على معاملة منصفة تمشياً مع سيادة القانون".

وهذه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وإن مذكرة الرباط للدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول الممارسات الجيدة لتحقيق المساعي الفعالة للتصدي للإرهاب في قطاع العدالة الجنائية (أو ما يشار إليه بمذكرة الرباط) تشجع البلدان على "ضمان كون الإرهابيين المدانين يعاقبون على النحو المناسب و(على) وضع سياسات لسجنهم وإعادة إدماجهم"، مشيرة إلى أن "وجود نظام فعال لسجن الإرهابيين المدانين هو جزء حاسم الأهمية في رد العدالة الجنائية بشكل فعال على الإرهاب." وتمضي مذكرة الرباط إلى القول إن "من شأن نظام كهذا أن ... يحول دون تحول مزيد من السجناء إلى التطرف، ودون توجيه أو دعم النشاطات الإرهابية من داخل السجن، وأن يوفر الإجراءات لنزع التطرف من السجناء وإعادة دمجهم في المجتمع إن أمكن، وبالتالي تقليل احتمال العودة إلى النشاطات الإجرامية." وقد تناولت مجموعة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هذا الموضوع خلال الجلسة الافتتاحية في آذار/مارس 2012 في مدينة سيمارانج في إندونيسيا التي ركزت على "إدارة وحجز المعتقلين الإرهابيين في السجن." وأخيراً، فإن مجموعة عمل الدول الأعضاء للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المعنية بمكافحة التطرف المستخدم للعنف ساهمت في صياغة الممارسات الجيدة المبينة أدناه.

وتستند هذه الممارسات الجيدة، *من بين ما تستند إليه*، إلى المناقشات التي دارت خلال ورشتي عمل للخبراء نظمهما معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي

كجزء من المبادرة الدولية التي تديرها هاتان المنظمتان بشأن هذا الموضوع.[2] وليس المقصود من قائمة الممارسات هذه أن تكون وافية شاملة، ويمكن للدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب أن تختار توسيعها أو تعديلها لتأخذ بعين الاعتبار خبرات الدول في هذه المجالات، شريطة موافقة الدول الأعضاء في المنتدى. .

أ تحديد الأهداف والغايات

- *الممارسة الجيدة رقم 1: عند صياغة برنامج لإعادة التأهيل، من المهم أن يتم أولاً وضع تعريف واضح لأهداف وغايات البرنامج وبيان مؤشرات النجاح والفشل.* إن أول سؤالين يتعين الإجابة عنهما لدى وضع برنامج ناجح لإعادة التأهيل، هما ما هي أهداف هذا البرنامج، وكيف يمكن تعريف وقياس النجاح. ويمكن تحديد الأهداف القابلة للقياس التي تحدد الجهات المساهمة في هذه المبادرة، وتحديد النتائج المرجوة، وكيفية قياس التقدم، والنتائج المحددة المتوقعة نتيجة لمثل هذا التدخل.
ويمكن للدول أن تقوم أولاً بعمل تقييم شامل للمخاطر والتهديدات قبل تحديد أغراض وأهداف برنامج إعادة التأهيل. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو القيام منذ البداية بتحديد ما إذا كان هدف البرنامج هو تغيير تفكير وآراء السجناء أم أنه مجرد تغيير سلوك السجناء (نزع التطرف أم فك الارتباط). ومن المرجح أن تكون إعادة التأهيل التي تهدف إلى تحقيق فك الارتباط أكثر نجاحاً في تحقيق أهدافها، لكن هذا النهج قد يكون أقل فعالية على المدى البعيد في الحد من جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة وفي تقليص احتمال القيام بمزيد من أعمال العنف والإرهاب. وهناك سؤال ثان يجب على الدول النظر فيه، حسب ما هو ملائم، وهو ما إن كان البرنامج سوف يركز على المتطرفين الذين يمارسون أعمال العنف ممن هم في المستوى المنخفض أو المتوسط في التنظيم أم على من هم في مراكز القيادة - أي فك الارتباط الفردي أو الجماعي) أو يكون التركيز على كليهما. إن التركيز على القياديين قد يكون له تأثير أكبر على المدى الطويل إلا أن تحقيقه قد يكون أصعب. وبحسب ما هو ملائم، يمكن للدول أن تنظر في أمر وضع مجموعة واسعة من معايير قياس النجاح، خاصة تلك التي تساعد على تحديد مدى فعالية البرنامج على المدى الطويل. وتشكل العودة إلى الإرهاب أكثر الاحصائيات المستخدمة في الحكم على مدى نجاح البرامج. وفي حين أنه من الواضح أن هذا المقياس هام، إلا أنه يعاني من العديد من القيود. فلن يتم القبض على كل الذين يعودون إلى ارتكاب الجرائم مجدداً ومحاكمتهم، كما أن هناك العديد من الحالات التي تفقد فيها الدول أثر الأفراد الذين شاركوا في هذه البرامج. وبحسب ما هو ملائم، يمكن للدول أن تنظر في أمر تطوير مجموعة أكبر من المقاييس التي لا تحصي فقط ما إذا كان قد تم القبض مجدداً على مشاركين في البرنامج بسبب عودتهم إلى ارتكاب الجرائم، بل أيضاً ما إذا كانوا يشكلون تأثيراً سلبياً على الآخرين لينضموا إلى القضية الإرهابية، ومدى نجاح اندماجهم مجدداً في المجتمع.

---

[2]- كجزء من هذه المبادرة، في شباط/فبراير 2012، وضع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة وثيقة حول الممارسات الجيدة في إعادة تأهيل وإعادة إدماج المتطرفين المستخدمين للعنف في المجتمع، وتعكس هذه الوثيقة وجهات نظر أكثر من 30 من كبار الخبراء في هذا المجال من مجموعة واسعة من التخصصات، بينهم خبراء في مجال المعاقبة والإصلاح وخبراء في الرعاية اللاحقة وضباط إنفاذ قانون وعلماء نفس ومدافعون عن حقوق الضحايا وعلماء دين. وتتواجد هذه الوثيقة على الموقع:
http://www.icct.nl/download/file/ICCT-Background-Paper-Rehab-Core-Principles-&-Good-Practices.pdf

ب- سياق السجن

- *الممارسة الجيدة رقم 2: يمكن أن توفر المعايير والممارسات الجيدة في السجون نقطة بداية مناسبة لوضع برنامج إعادة تأهيل فعال وآمن ويعمل بشكل سلس.* تكون لدى برامج مكافحة التطرف وإعادة التأهيل أفضل فرصة للنجاح عندما تكون بيئة السجون التي تُقدم فيها هذه البرامج آمنة وسليمة وتتوفر لها الموارد المناسبة ويتم تشغيلها بشكل جيد وتُحترم فيها حقوق الإنسان الخاصة بالسجناء. ومن المهم أن يتوفر أساس وإطار إجرائي قانوني واضح للاحتجاز يمتثل للالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي ويحدد بدقة المؤسسات والوكالات المشاركة، علاوة على دور كل منها ومسؤولياتها وسلطاتها في هذا المجال. كما يتعين أن يحترم المسؤولون في السجون القرارات القضائية الخاصة بالسجن، وضمان كون السجناء لا يخضعون لعقوبات لم يحكم بها القضاء. وتعتبر *قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء* (1957) نقطة انطلاق جيدة. وكما ذكر في مذكرة الرباط، فإن "المبادئ والفلسفة" المبينة في المعايير القياسية للأمم المتحدة توفر "دليلاً مفيداً ومرناً يجب أن تستخدمه الدول عند تقرير ظروف الاحتجاز المناسبة للسجناء."[3] وتواجه بعض الدول مشاكل اكتظاظ السجون وقلة الموارد ونقص الخدمات. ومن المهم محاولة معالجة هذا النوع من المشاكل لدى صياغة سبل الرد الفعال، كما يجب توفير المساعدة التقنية المناسبة وغيرها من المساعدات الخاصة ببناء القدرات للدول التي تطلبها. كما أن الإدارة الجيدة تحسن سلامة موظفي المنشأة والسجناء الآخرين. وتقلص الإدارة المناسبة للإرهابيين وغيرهم من المجرمين المعتبرين في غاية الخطورة فرص الفرار والسلوك التآمري السيئ والاتصالات غير المناسبة أو الخطرة مع الخارج. كما أن تحسين بيئة السجن يمكنها أن تساعد في ضمان عدم تحول السجون إلى أجهزة حاضنة لتفريخ التطرف. ويمكن للتواصل مع موظفي السجن المنخرطين في ممارسة سلوك إنساني إيجابي إزاء السجناء إيجاد تنافر معرفي وفرص لإحداث تغيير في تفكيرهم وسلوكهم.

- *الممارسة الجيدة رقم 3: يمكن أن يكون تطوير نظام قبول وتقييم وتصنيف فعال للسجناء الجدد خطوة أولى مهمة.* تبدأ الخطوات المهمة الأولى في إدارة السجون عند دخول السجناء الجدد مبنى السجن. وعليه، يمكن أن يتم تحديد النزلاء المستهدفين في برامج إعادة التأهيل بشكل واضح لا التباس فيه على أساس معايير معينة. وتشكل معرفة أكبر قدر ممكن عن خلفية السجناء الشخصية وسجلهم الجنائي وسماتهم الشخصية وأيديولوجيتهم وسلوكهم في السجن أمراً مهماً لاتخاذ قرارات تصنيف صائبة ولتصميم برامج إعادة تأهيل فردية فعالة. وقد أظهرت الدراسات أن هناك طائفة واسعة متباينة من الدوافع والعوامل التي تدفع الأشخاص إلى التطرف العنيف. ويعتبر إدراك سبب سير الأفراد السجناء في طريق التطرف العنيف بالغ الأهمية لتصميم برامج إعادة تأهيلهم، ويجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية قبول وتقييم النزلاء الجدد. ويشكل التقييم الدقيق المستمر للاحتياجات

---

[3] رغم أنه وكما تمت الإشارة في القواعد نفسها فإنه "من الواضح أنه لا يمكن تطبيق جميع القواعد في جميع الأماكن وجميع الأوقات." وعليه، قد تكون بعض القواعد المقترحة بحاجة إلى التعديل للوقاية من أولئك الذين يسعون إلى مواصلة أعمالهم الإرهابية من داخل السجن.

الفردية والمخاطر عنصراً هاماً في إعادة التأهيل. وفي الوقت الذي يمكن فيه القيام بهذه الأنواع من بروتوكولات تقييم المخاطر في البداية – ويمكن استخدامها لصياغة قرارات التصنيف الأولية المتعلقة بالسجناء الأفراد – يكون من المهم بشكل خاص القيام بها على نحو مستمر. وفي الواقع، قد تكون التقييمات التي يتم القيام بها في وقت لاحق من العملية أكثر دقة حيث يكون قد توفر لدى المسؤولين في السجن المزيد من الوقت للتفاعل مع السجناء وملاحظتهم. ويكون إعادة القيام ببروتوكولات تقييم المخاطر على فترات منتظمة مهماً لاتخاذ قرارات تقييم المخاطر والقرارات الإدارية على أساس المعلومات الجديدة التي يتم توفيرها، بما في ذلك تحديد الوضع ومدى تقدم البرنامج والتصنيف الأمني. وستساعد نتائج عمليات التقييم الدورية تلك المسؤولين في السجن على تقدير تأثير إستراتيجيات التدخل واكتشاف أي تغيرات تطرأ على تصرفات السجناء وتقرير ما إذا كان من الضروري تعديل إستراتيجيات التدخل المعينة. وخلاصة القول هي أن الفئات المختلفة من السجناء قد تحتاج إلى استراتيجيات تدخل مختلفة حسب مؤشرات المخاطرة التي يتم تحديدها خلال عملية تقييم هذه الفئات.

- ويمكن أيضاً أن يتم تصميم برامج إعادة التأهيل بحيث تتناسب مع الخصائص المميزة للسجناء الأفراد، فقد يحتاج الإرهابيين المدانين، على سبيل المثال، نوعاً مختلفاً من البرامج مقارنة بالأفراد الذين يتم سجنهم لارتكابهم جرائم غير إرهابية ويشتبه في أن لديهم أفكاراً متطرفة عنيفة. وربما تكون هناك حاجة إلى نهج مختلف بالنسبة للسجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة مقارنة بالمحكوم عليهم لفترة قصيرة، والقادة المتطرفين مقارنة بالأتباع. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي قد تنطوي فيه جهود إعادة تأهيل السجناء الذين يشكلون خطراً ضئيلاً على مشاركة كبيرة مع زملائهم السجناء ومع المجتمعات الخارجية، فإن البرامج المصممة للسجناء الذين يشكلون خطراً كبيراً قد تحتاج للتكييف مع سياق أمني أوسع وقد تتطلب مشاركة أقل من الأطراف الأخرى. وبالمثل، قد يقوم بعض الأفراد بدفع سجناء آخرين، بمن فيهم سجناء غير إرهابيين، إلى التطرف أو يقومون بالتأثير عليهم بشكل سلبي. وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب فصل هؤلاء الأشخاص عن طريق تخصيص وحدات سكنية منفصلة لهم لكي يتم حرمان المتطرفين العنيفين من فرصة التأثير على الأشخاص الضعفاء ضمن النزلاء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقيّم السجون السجناء أثناء مرحلة قبول النزلاء الجدد لتحديد الأفراد المناسبين لبرامج إعادة التأهيل والأفراد غير المناسبين لها. وتحظى برامج إعادة التأهيل والدمج في المجتمع بفرص نجاح أكبر عندما يشارك السجناء عن طيب خاطر. وبما أن بعض الأفراد قد يكونوا ممانعين أو غير راغبين في التعاون، يمكن للمؤسسات الوطنية المعنية بالأمر أن تجري تقييماً دقيقاً يحدد من ينبغي ضمهم إلى هذه البرامج وأن تقيم المتطلبات الأساسية الضرورية على أساس معايير ذات صلة ومنصفة وشفافة.

- *الممارسة الجيدة رقم 4: يمكن للدول أن تنظر بعناية في مسألة سكن السجناء الملتحقين ببرامج إعادة التأهيل، وما إذا كان ينبغي فصلهم عن عامة السجناء أو دمجهم معهم.* ويمكن للدول، استناداً إلى التقييمات الفردية، أن تدرس ما إذا كان ينبغي دمج السجناء الملتحقين في برامج إعادة التأهيل مع

السجناء العاديين أم وضعهم في مرافق منفصلة في السجن. ويمكن أن يسهل عزل هذه المجموعة من الأفراد عن بقية السجناء نواحي إدارتها ويقلل من خطر التأثير السلبي عليها. وعلاوة على ذلك، فإن الحاجة لتوفير موارد إضافية مثل الإجراءات الأمنية المعززة والتدريب للمدربين والموظفين المتخصصين قد تكون مقتصرة فقط على عدد محدود من الأماكن. إلا أن هناك نواحي سلبية أيضاً لفصل السجناء، وينبغي على الدول أن توازن بعناية بين هذه العوامل المختلفة قبل اتخاذها قرارها. ففي بعض الثقافات، قد يحول دمج المتطرفين العنيفين مع فئات أخرى من السجناء دون قيامهم بتشكيل مجموعات بروابط وثيقة العرى ويعرض المتطرفين لوجهات نظر وآراء بديلة قد تساهم في مساعي نزع تطرفهم. وقد تختلف أنجع السبل ما بين دولة وأخرى وقد تعتمد على عوامل متعددة مثل عدد النزلاء والخصائص والاحتياجات الفردية للسجناء الملتحقين في برامج إعادة التأهيل. وقد يتعين وضع ترتيبات خاصة لمراقبة الزيارات بالنسبة للسجناء الذين يشكلون خطراً أمنياً كبيراً، وذلك لتقليص تمرير الأشياء المحظورة والرسائل غير الملائمة إليهم. ومع أنه يتم في بعض الدول نقل السجناء بشكل متكرر إلى مرافق أخرى بسبب مشكلة الاكتظاظ، يمكن أن يؤدي النقل المتكرر إلى عرقلة جهود إعادة التأهيل. بالتالي يمكن أن تكون عمليات نقل السجناء محدودة وأن تدار بطريقة فعالة لتقليص تأثيرها على عملية إعادة التأهيل وإعادة الدمج إلى أدنى حد ممكن.

- *الممارسة الجيدة رقم 5: التأكد، حسبما يكون مناسباً، من أن كل الموظفين المعنيين مدربون ومثقفون بطريقة مهنية تمكنهم من التعامل مع تعقيدات إعادة التأهيل أو إعادة الدمج.* يمكن أن يكون مسؤولو السجن وغيرهم من المسؤولين الذين يتعاملون مع الجناة المتطرفين المستخدمين للعنف مدربين ومتعلمين بالشكل الملائم لفهم النواحي المعقدة لنشاطات إعادة التأهيل والدمج والتعامل مع هذه التعقيدات. ويمكن أيضاً أن يتم تدريب موظفي السجن والأخصائيين المشاركين في برامج إعادة التأهيل على التمييز بين المؤشرات الدالة على التطرف والأنشطة الدينية المشروعة، وعلى التواصل بطريقة بناءة تتجنب الصراع، وعلى الرد بطريقة مناسبة على تهديد محتمل من المتطرفين.

- *الممارسة الجيدة رقم 6: يمكن للدول أن تنظر، على أساس كل حالة على حدة وآخذة في الحسبان القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، في وضع آليات مراقبة وتحكم في اتصالات السجناء داخل وخارج السجن.* يمكن لمسؤولي السجن أن يدرسوا، عندما يكون ذلك ضرورياً ومناسباً، مسألة تقييد أو الحد من الاتصال بين السجناء العامين وفئات محددة منهم، وعلى وجه الخصوص المتطرفين المستخدمين للعنف. ويمكن أيضاً لمسؤولي السجن، حسبما يكون مناسباً، أن يقوموا برصد اتصالات السجناء مع الأشخاص خارج السجن أو مع الزوار القادمين إلى السجن وأن يتحكموا فيها في بعض الأحيان، دون المساس بحقوق محامي الدفاع عن السجناء. وقد ينطبق هذا الأمر على الزيارات العائلية وعلى المكالمات الهاتفية والبريد العادي أو الإلكتروني. وقد كان هناك عدد من الحالات الموثقة التي قام السجناء خلالها بتخطيط وإدارة العمليات الإرهابية القاتلة من داخل السجن. وسيكون على مسؤولي السجن أن يكتشفوا ويردعوا ويعطلوا كل الاتصالات التي تفيد أهداف الإرهابيين. إلا إنه من المهم أن تكون القيود المفروضة من قبل مسؤولي السجن على اتصالات السجناء متفقة مع

مستوى التهديد والقانون المحلي والدولي، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ج- دور اللاعبين المختلفين في السجون

- *الممارسة الجيدة رقم 7: يمكن أن يعمل في برامج إعادة التأهيل مجموعة واسعة من الخبراء ذوي الاختصاصات المتعددة، مع التنسيق الوثيق بين الإدارات المعنية والموظفين المعنيين.* إن وجود مجموعة كبيرة من الدوافع والعوامل التي يمكن أن تكون قد دفعت الأفراد نحو التطرف العنيف يجعل إعادة التأهيل في السجون عملية معقدة، تضم من الناحية المثالية مجموعة واسعة من الخبراء في حقول مختلفة ليساهموا في البرامج. ويتطرق القسم التالي بإسهاب أكبر، إلى ما قد يكون لعلماء النفس، والأخصائيين الاجتماعيين، وعلماء الدين، وخبراء الرعاية اللاحقة، وحتى أفراد الأسرة والمجتمع من دور فعال في البرنامج الناجح لإعادة التأهيل. وهناك موظفون آخرون، كموظفي السجون وعناصر إنفاذ القانون الذين قد يتفاعلون مع السجناء خلال هذه الفترة الزمنية الحساسة. ومن المهم أن يتم تخطيط وتنظيم وتنسيق جميع هذه الجهود بعناية لزيادة فعالية البرنامج إلى أقصى حد ممكن ولضمان كون كل الأفراد الذين يتفاعلون مع السجناء يبلغونهم رسائل متسقة.

- *الممارسة الجيدة رقم 8: يمكن لعلماء النفس أن يلعبوا دوراً أساسياً في عملية إعادة التأهيل ويمكن دمجهم بشكل كامل ضمن هذه البرامج.* بوسع علماء النفس المساعدة في تحديد العوامل الاجتماعية والنفسية التي ساهمت في جعل الشخص عرضة للتأثر بالأيديولوجية المتشددة وأيضاً في تحديد العوامل المحفزة التي ساهمت في اتخاذه (اتخاذها) قرار الانخراط في النشاط الإرهابي. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد في عملية تصنيف الأفراد وفي وضع خطة تأهيل فردية تناسب السجين. ويجب أن يكون علماء النفس قد تلقوا تدريبا خاصاً للقيام بهذا النوع من العمل.

- *الممارسة الجيدة رقم 9: من المهم أن يكون موظفو السجن متفهمين ومتكيفين بدقة مع عملية إعادة التأهيل – كونهم من بين أكثر الموظفين تواصلاً مع السجناء – حتى ولو لم يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن تقديم برنامج إعادة التأهيل.* من المهم بصفة خاصة أن يتجنب موظفو السجن والضباط المشرفون اتخاذ إجراءات تقوض مساعي إعادة التأهيل. ويجب أن يتلقى موظفو السجن التدريب المناسب حول قواعد السلوك المهني وحقوق السجناء والقوانين المنظمة لحياة ومسؤوليات السجناء وكيفية الإشراف على السجناء بواسطة تطبيق أساليب حازمة وعادلة وثابتة. ويكون من المفيد بالنسبة لموظفي السجن أن يتوفر لديهم كامل الفهم والتقدير للدور الهام الذي يلعبونه في دعم عملية إعادة التأهيل.

- *الممارسة الجيدة رقم 10: يمكن للدول النظر في مسألة دمج العلماء المناسبين في عملية إعادة التأهيل.* يمكن للعلماء، بما في ذلك علماء الدين، أن يلعبوا دوراً هاماً في عملية إعادة التأهيل. ففي حالات الإرهاب الذي يُدّعى أنه بدوافع دينية، يملك عدد من المتطرفين المسجونين الذين يستشهدون بالدين على أعمالهم فهماً سطحياً للدين الذي يُفترض أنهم يستلهمون منه أعمالهم. ويمكن تشجيع

العلماء المدربين بشكل جيد على الانخراط في حوار شامل مع السجناء ومن الممكن أن يثيروا الشكوك بشأن آرائهم الخاصة بمقبولية استخدام العنف. وغالباً ما يكون لعالم في الشؤون الدينية ينتمي إلى نفس المجموعات القبلية والعرقية التي ينتمي إليها الإرهابيون تأثير أكبر من تأثير المنتمين إلى شرائح أخرى من المجتمع. ولكن، وبما أن هؤلاء العلماء قد يصبحون أهدافاً للإرهابيين، ينبغي على الدول أن تنظر في أمر اتخاذ خطوات لضمان سلامتهم أثناء هذه العملية.

- *الممارسة الجيدة رقم 11: يمكن أن يتلقى ضباط إنفاذ القانون الذين يجرون مقابلات مع السجناء أثناء عملية إعادة التأهيل تدريباً متخصصاً وأن ينسقوا نشاطاتهم تلك بشكل وثيق مع أخصائيي إعادة التأهيل.* قد يتعين على ضباط إنفاذ القانون أن يقابلوا سجناء مختارين بشأن مسائل مختلفة تتعلق بمكافحة الإرهاب، ربما حتى أثناء مشاركة السجين في عملية إعادة التأهيل قبل استكماله البرنامج. وكما هو الحال بالنسبة للمسؤولين في السجن، فقد يرغب ضباط إنفاذ القانون في تجنب التدخل غير المقصود في تقدم السجناء في عملية إعادة التأهيل (بما يتفق مع متطلبات التحقيق). ويمكن أن يحصل ضباط إنفاذ القانون على تدريب يمكنهم من التعامل مع هذه الناحية الحساسة بنجاح. ويمكن على أخصائيي إعادة التأهيل والعناصر التي تجمع المعلومات من السجناء أن ينسقوا بشكل منتظم مساعيهم على الصعيدين الإداري والفردي وأن يزيلوا أي تضارب من أساليب التفاعل يمكن أن تستخدم بصورة متوازية داخل السجن. فعلى سبيل المثال، يمكن جدولة المقابلات ونشاطات البرمجة بعناية مع مراعاة كل من المتطلبات العملياتية واحتمال إرباك السجناء.

- *الممارسة الجيدة رقم 12: يمكن أن يكون الضحايا والمدافعون عن حقوق الضحايا بمثابة أصوات قوية ويمكن للدول النظر في إمكانية إدراجهم ضمن برامج إعادة التأهيل، حيثما كان ذلك مناسبا.* يمكن لضحايا العنف الإرهابي أن يكونوا أصواتاً قوية في برامج إعادة التأهيل. وإذا تم تنفيذ الأمر بالشكل الصحيح، ربما يكون هناك احتمال في أن يسهم الاتصال بين الضحية والجاني في التعافي النفسي والجسدي للضحايا. كما أن ذلك يمكن أن يفيد الجناة أيضاً. فسماع السجناء المتطرفين الذين يستخدمون العنف لما لعنفهم من تأثير مأساوي على المواطنين العاديين من فم الضحايا أنفسهم قد يحدث تغييراً في عقلية هؤلاء السجناء. وعلاوة على ذلك، يمكن لحوار يجري بين السجناء والضحايا ومناصري الضحايا أن يقلص التوتر النفسي وربما يسهم في نجاح إعادة تأهيل السجين. ومن المهم أن يتم التمعن بعناية في أمر متى وكيف سيتم تقديم الضحايا وأي الضحايا هم الذين سيتم تعريف السجناء عليهم كي يكون السجناء أكثر تقبلاً لرسائلهم وربما الأهم من ذلك كي يتم تقليص أي تأثير جانبي محتمل على الضحايا – حيث أن إعادة الشخص إلى وضع الضحية هو ظاهرة واقعية ومأساوية.

- *الممارسة الجيدة رقم 13: يمكن أن يكون للأشخاص الذين كانوا في السابق متطرفين عنيفين تأثير على الأشخاص الذين يمرون بعملية إعادة التأهيل ويمكن ضمهم إلى العملية حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.* من الجائز أن يكون للمتطرفين الذين أعيد تأهليهم ونبذوا العنف والتطرف، خاصة أولئك الذين أتموا برامج إعادة التأهيل، تأثير على السجناء المشاركين في هذه البرامج. ويمكن لشهادات

الإرهابيين السابقين أن تكون بمثابة دليل دراماتيكي على منافع التغير. ويمكن التمحيص بدقة في هؤلاء المتطرفين العنيفين السابقين واختيارهم بعناية. كما أن كتابات عناصر التنفيذ الميداني السابقين والمؤيدين الذين نبذوا الإرهاب تشكل هي أيضاً أدلة قوية حول مدى ضلال أيديولوجية الإرهاب، ويمكن ضمهم إلى حوار إعادة التأهيل. ولكن، وبما أن المتطرفين السابقين قد يصبحون أهدافاً للانتقام العنيف، يمكن على الدول النظر في اتخاذ خطوات لضمان سلامتهم أثناء العملية.

- *الممارسة الجيدة رقم 14: يمكن لأعضاء المجتمع ذوي الشخصيات الكاريزمية أن يلعبوا هم أيضاً على التغير ويمكن إشراكهم في برامج إعادة التأهيل كلما كان ذلك ممكناً وملائما.* يمكن للمشاهير والشخصيات المؤثرة في المجتمع أن يساعدوا هم أيضاً في الدفع إلى تغير السجناء. فالمواضيع التحفيزية ورسائل النفع العام التي يوصلونها يمكنها أن تكون آسرة وفعالة جدا. ويمكن إدماجهم في برامج إعادة التأهيل حيثما كان ذلك ممكناً وملائما. إلا أنه يمكن للدول، نظراً لكون هذه الشخصيات المجتمعية قد تصبح عندئذ أهدافاً للانتقام العنيف، النظر في اتخاذ خطوات لضمان سلامتهم أثناء العملية.

د- مكونات إعادة الدمج

- *الممارسة الجيدة رقم 15: يمكن أن تشتمل نشاطات إعادة التأهيل على برامج للمهارات المعرفية.* بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية، يمكن للدول أن تنظر في أمر تطوير برامج معرفية تساعد الجناة على تحديد القضايا التي دفعتهم نحو السلوك المتطرف العنيف في المقام الأول، وبعد ذلك على صياغة الأهداف وتحديد وتطبيق الحلول.

- *الممارسة الجيدة رقم 16: يمكن أن تشتمل برامج إعادة التأهيل على دورات التعليم الأساسي حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.* بوسع التعليم الأساسي مثل دورات محو الأمية وتعليم الرياضيات والتاريخ والتربية المدنية أن يفتح عالماً من الفهم لدى السجناء وينهي اعتمادهم على أشخاص آخرين يبلغونهم ما ينبغي أن يحملوه من أفكار. وسوف يؤدي تحسين القدرات التعليمية لدى السجناء إلى زيادة احترام الذات والثقة بالنفس والفرص وإعلاء المكانة داخل مجتمعاتهم. ويشكل التعليم في الكثير من الأحيان الترياق المباشر الشافي من رسائل التطرف العنيف من ماضيهم الإرهابي.

- *الممارسة الجيدة رقم 17: يمكن أن تشتمل برامج إعادة التأهيل على التدريب المهني والمساعدة على التوظف حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.* يشكل كون السجين (السجينة) قابلاً للتوظيف في عمل وقادراً على إعالة عائلته عنصراً بالغ الأهمية لإعادة دمجه في المجتمع بنجاح. ومن شأن الحصول على عمل أن يقلل الحاجة والرغبة في الانضمام مجدداً إلى الجماعة الإرهابية ومن شأنه أن يسهل إعادة دمج المعتقل السابق في المجتمع. وبوصفه كذلك، يمكن أن يكون التدريب المهني والمساعدة في الحصول على عمل من بين المكونات الهامة في برنامج إعادة التأهيل. وربما يكون إقامة اتصال

متبادل بين مصلحة السجون ووكالات التوظيف أمراً مفيداً في التوفيق بين التدريب على المهارات المهنية للسجين العائد ومتطلبات سوق العمل في المجتمع المحلي والبلد.

- *الممارسة الجيدة رقم 18: يمكن للدول أن تشجع سلطات السجون فيها على إيجاد سبل لتقدير إنجاز السجناء المشاركين في برامج إعادة التأهيل:* قد ترغب سلطات السجن في إظهار تقدير لإنجاز السجناء الذين أتموا برامج التدريب المهنية والتربوية من خلال شهادات أو حفل تخرج. ومن غير الضروري أن تكون الحكومات هي الجهة التي تقدم الدورات التعليمية والشهادات، نظراً لما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من وصمة. ويمكن للحكومات أن تقوم بدل ذلك بتشجيع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية على توفير هذه الأنواع من فرص التدريب للسجناء، حسبما يكون مناسباً. وربما تمنح هذه الممارسة السجناء إحساساً بأنهم حققوا إنجازاً وتؤكد أهمية ما فعلوه لتحويل حياتهم نحو الأفضل. كما أن منح شهادات التخرج قد يسلط أيضاً ضوءً إيجابياً على فترة سجنهم من خلال إبراز المعالم الإيجابية بدلاً من التركيز على النواحي العقابية للسجن. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يطلب من السجناء، في مراحل مختلفة من مسار إعادة التأهيل، الحصول على تصديق بأنهم أوفوا بمتطلبات محددة في مجالات الدراسة والتدريب المهني والتقييم والخبرة كشرط مسبق للحصول على مزيد من الحرية أو الميزات.

- *الممارسة الجيدة رقم 19: يمكن للدول أن تنظر في أمر استخدام حوافز تمنحها للسجناء الملتحقين ببرامج إعادة التأهيل، عندما يكون ذلك ملائما*. يمكن لمنح الحوافز للسجناء الملتحقين ببرامج إعادة التأهيل أن يساعد في دفع الشخص نحو سلوك أكثر تأييداً للمجتمع ويسهل انتقاله (انتقالها) إلى المجتمع من جديد. ويمكن أن تكون هذه الحوافز مدروسة بدقة وأن تمنح بعناية وتأن فائقين. وهناك طائفة من الحوافز التي يمكن للدول أن تقدمها للسجناء عندما يشاركون بشكل تعاوني في برامج إعادة التأهيل، بما في ذلك: تعزيز الزيارات العائلية؛ وزيادة النشاطات الترفيهية؛ وامتيازات أو منافع أخرى أثناء فترة السجن. ويمكن أن تنظر الدول في إلغاء هذه الامتيازات والحوافز في حال انتهاك القوانين والأنظمة التي تحكم السلوك في السجن أو وجود دليل على المشاركة في نشاط إجرامي أثناء فترة السجن، مع التمسك بالتزامات حقوق الإنسان المنطبقة.

- *الممارسة الجيدة رقم 20: يمكن للدول أن تنظر في أمر وضع برامج رعاية لاحقة، تعمل من خلال شراكات وثيقة مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، للتمكين من مواصلة العلاج بعد مغادرة السجين للسجن*. كي يكون برنامج إعادة التأهيل ناجحاً، يمكن أن تنظر الدول في استمرار العناية بالسجين بعد مغادرته السجن. ومن شأن تطوير برنامج قوي وفعال للرعاية اللاحقة وإعادة الدمج، يمكن أن يشتمل على دورات تعليمية أو تدريب مهني أو تدريب على مهارات أخرى لتيسير انتقال السجين مجدداً إلى المجتمع، أن يثبت استمرار حسن النية ويوفر بنية دعم هامة للسجين في فترة يحتمل أن تكون خطرة.

- *الممارسة الجيدة رقم 21: يمكن النظر في أمر توفير تدابير للحماية عندما تتوفر معلومات جديرة بالثقة بأن المتطرف العنيف الذي تم إصلاحه قد يواجه تهديدات لحياته/حياتها أو حياة أفراد العائلة أثناء أو لدى الإفراج عنه/عنها*. قد يكون بعض الإرهابيين الذين تم إصلاحهم معرضين لخطر الانتقام منهم عند العودة إلى المجتمع. ويمكن أن تستفسر استبيانات ما قبل إخلاء السبيل عما إذا كان هناك "تهديدات" تواجه الشخص أو أفراد عائلته. وفي حال تواجد مثل هذه التهديدات، يمكن على الدول أن تنظر في احتمال نقل السجين السابق وعائلته إلى مناطق آمنة. كما يمكن إسداء المشورة والتوجيهات للسجين السابق وعائلته حول تدابير السلامة الاحترازية والممارسات الأمنية المصممة للحد من المخاطر في المستقبل.

- *الممارسة الجيدة رقم 22: المراقبة الرسمية أو غير الرسمية التي تشبه المراقبة في حالة إطلاق السراح المشروط يمكنها أن تكون طريقة فعالة لردع أو منع العودة إلى النشاطات الإجرامية*. يمكن للإشراف الوثيق والتوجيه دعم وتعزيز أي اتفاقات أو عقود وافق عليها السجين عند الإفراج عنه. كما يمكن للمراقبة أن توفر معلومات تستخدم لتحديد مدى فعالية برامج إعادة التأهيل.

- *الممارسة الجيدة رقم 23: يمكن دمج العائلات في برامج إعادة التأهيل حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً*. تلعب العائلات دوراً أساسياً في نجاح برامج إعادة التأهيل ولها دور فعال بشكل خاص بعد الإفراج عن السجين في منع عودته إلى حياة الإرهاب. وبوصفها كذلك، يمكن أن تضم برامج إعادة التأهيل أفراد الأسرة. وسيساعد ذلك الأسرة على تفهم ما يمر به السجين وعلى التعاطف معه وعلى أن تصبح أكثر قدرة على توفير بيئة داعمة له (لها) عندما يفرج عنه. وهناك حالات أسهم فيها أفراد العائلة في إيجاد التوجه العنيف لدي السجين، ويمكن للدول أن تدقق بعناية في مدى مشاركة أفراد العائلة في هذه الظروف استناداً إلى تقييم المخاطر - رغم احتمال وجود فوائد لضم أفراد العائلة إلى العملية على أي حال.

- *الممارسة الجيدة رقم 24: توفير مناخ ترحيبي وإيجابي في المجتمع للسجين بعد الإفراج عنه أمر ضروري للنجاح على المدى البعيد*. إن المجتمع، علاوة على أفراد الأسرة المباشرة، مهم أيضاً في وضع السجين على درب الاندماج الناجح مجدداً في المجتمع. ويصدق هذا الأمر بشكل خاص في البلدان التي تلعب فيها القبائل والعشائر دوراً مهماً في المجتمعات المحلية. ويعتبر توفير مناخ إيجابي، وترحيبي للسجين، حيث يتم قبوله في المجتمع المحلي وحيث يساعد الجيران في تسهيل المرحلة الانتقالية، أمراً في غاية الأهمية. ويمكن أن يؤدي تشجيع أفراد المجتمع على القيام بنشاطات المراقبة غير الرسمية وتقديم المشورة إلى تقليص احتمال العودة إلى الإجرام.

هـ النظر إلى المجالات الأخرى ذات الصلة

الممارسة الجيدة رقم 25: عند قيام الدول بتصميم برامج إعادة التأهيل، يمكنها النظر، عندما يكون ذلك ملائماً، إلى مجالات أخرى غير الإرهاب لاستخلاص الدروس المستفادة. يمكن تعلم الكثير من النظر إلى تشكيلة واسعة من الخبرات في حل الحركات المتطرفة المستخدمة للعنف، بما في ذلك العصابات والطوائف والحركات ذات الدوافع السياسية. ولدى قيامها بذلك، تكمن التحديات في تجاوز مجرد إدراك نواحي الاختلاف والتشابه والتسليم بها، إلى تحديد واختيار قواعد العمل الرئيسية التي يمكن اقتباسها وتطبيقها عبر السياقات- والتي يمكن أن تكون مفيدة من أجل تطوير وتنفيذ مبادرات إعادة تأهيل في المستقبل.

الخلاصة: بناء القدرات

إن المقصود من الممارسات الجيدة التي ذكرت في هذه الوثيقة هو تعريف الدول وتوجيهها وهي تضع برامج مصممة لإعادة تأهيل وفك ارتباط المتطرفين الذين مارسوا العنف وسُجنوا أو لمعالجة قضايا أكثر عمومية متعلقة بالتطرف في السجون. ويمكن أيضاً استخدام الممارسات الجيدة في صياغة أي مساعدات فنية ثنائية أو متعددة الأطراف يتم تقديمها لبناء القدرات في هذا المجال. وسيلعب المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، من خلال مجموعات العمل المعنية، دوراً أساسياً في تيسير مثل هذه المساعدات، من حيث ربط الدول التي ترغب في تلقي المساعدة بتلك القادرة على توفيرها وتعبئة الموارد والخبرات اللازمة على حد سواء.

ويمكن أن تكون تكلفة تطوير هذه الأنواع من البرامج مرتفعة جدا، لأنها قد تتطلب منشآت جديدة ودورات تدريب واسعة النطاق للمهنيين العاملين في البرنامج، ضمن تكاليف أخرى. وبالإضافة لذلك، فإن بناء القدرات بحد ذاته قد يكون مرتفع التكلفة لأن فرق المساعدة التقنية قد تضم خبراء من عدة تخصصات وقد تقيم هذه الفرق في الموقع لفترة زمنية ممتدة. وقد أثبت المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بالفعل قدرته على المساعدة في جمع الأموال لهذا النوع من النشاطات.

وتماشياً مع أهداف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لتعزيز وإتمام العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والهيئات الأخرى متعددة الأطراف، نشجع الدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على دعم، والاستفادة من، مبادرة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة حول إعادة تأهيل المتطرفين الذين يستخدمون العنف وفك ارتباطهم والذي يشتمل على عنصر بناء قدرات. ويعكف معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة حالياً على جمع فرق متعددة التخصصات من الخبراء المستقلين الذين يمكنهم تقديم مجموعة متكاملة من خدمات التوجيه والمساندة للبلدان في هذا المجال بالغ الأهمية.

ونشجع الدول على تقديم عروض وطلبات المساعدة إلى الوحدة الإدارية في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وسوف تقوم الوحدة الإدارية في المنتدى بإطلاع الدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على طلبات وعروض المساعدة في الوقت المناسب (إلا طبعاً في حال طلب الدولة انتهاج السرية في التعامل مع طلبها).

يدرك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بأنه ليس هناك أي التزام على أي دولة لتقديم المساعدة أو لتلقيها. ويجب أن تكون عروض وطلبات المساعدة هذه قائمة على أساس القرار السيادي الذي تتخذه كل دولة على أساس نظامها القانوني وأولوياتها واحتياجاتها وظروفها.